

## - المستويات اللغوية في النص -

### إعادة توصيف في ضوء الدرس اللساني الحديث

د. هدى محمد صالح الحديثي

تعتبر الجملة أكبر وحدة لغوية؛ وبترباطها المتتالي مع غيرها من الجمل تتشكل هيكلية النص الذي هو بنية أعلى من الجملة، يقوم على مجموعة من العلاقات بين مكوناته المعجمية والتركيبية والدلالية مشكلاً منظومة متكاملة يكون فيها كل مقطع لساني حلقة بين الأشياء والوقائع والمرموز إليها، والمتقبل لذلك المقطع ( المتلقي )، هذه العلاقة ليست عفوية أو اعتباطية وإنما هي علاقة ناتجة من عقد مزدوج بين ضغوط الدلالة من الرصيد المعجمي وضغوط الإبلاغ القائمة على التسليم بمجموعة من القوانين الضابطة لتكوين مقاطع الكلام؛ فهي ليست عملية رصف للكلمات المأخوذة من المعجم مباشرة بل ان المنشئ بقدرته اللغوية وحسه في معرفة معاني الكلمات هو الذي يتحكم بطريقة استعمال إمكانات اللغة المتاحة للتعبير وفق معيار الموقف أو المقام، إلى جانب مراعاته ضوابط اللغة وقواعدها. ومن خلال ذلك يتحول النص إلى بنية لسانية تنسجم فيها الوظائف التركيبية والبلاغية المرتبطة بأثر النص في المتلقي لتشكل نسقاً مرتبطاً بالفعل التواصلي، أخذاً بعين الاعتبار الاتساق المعجمي القائم على مبدئي التكرير والنظام.

وقد حاول اللسانيون العرب إيجاد هيكل بنوي لدراسة اللغة اعتمداً فيه على النظرية اللسانية الغربية واتخذوا من العربية الفصحى حيزاً لدراساتهم خططوا من خلاله إلى تقسيم إجرائي ومنهجي للغة قائم على ثلاث مستويات: المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى التركيبي معتمدين اتجاهاً توفيقياً في دراساتهم. ولو نظرنا إلى جهود اللسانيين العرب لوجدنا ارتباطاً كبيراً بينها وبين النظرية اللسانية الغربية وقد ترتب على ذلك توجيه تقديمهم للنظرية النحوية العربية من حيث النظام المعتمد في وصف اللغة أولاً ثم تقديم تلك النظرية الغربية التي بنت عليها وجودها من خلال الدعوة إلى ( الوصفية ) التي هي نتاج محض لهذه النظرية الغربية ثانياً- وقد نتج عن ذلك كله الدعوة إلى إعادة النظر في منهجية اللغة العربية وطريقة تناولها، ولعل التقسيم الثلاثي للمستويات اللغوية الذي تبنته النظرية الغربية قد ظهر جلياً في تبنيه من قبل تمام حسّان لأنه يعتقد جازماً أن لكل دراسة لغوية في كل لغات العالم لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، وهذا لا يستبعد المبحث الدلالي من دراسات اللسانيين العرب لكنهم ربطوه بوظيفة اللغة ولهم يجعلوه مستوى مستقلاً من مستويات اللغة.

وقد ارتبطت اللسانيات العربية ارتباطاً مباشراً بالنظرية اللسانية الغربية، لكننا نجد علماءنا حين يؤلفون في اللسانيات يكتبون مصنفات في نقد النحو وإعادة وصف اللغة العربية القديمة دون أن يتنبهوا إلى أنهم يلزمهم معالجة لغتهم العربية معالجة معاصرة، مما حدا بهم إلى ضرورة البحث عن هيكل بنوي لدراسة اللغة العربية معتمدين بذلك على مقولات من النظرية اللسانية الغربية دون أن يراعوا النتائج السلبية التي تتولد عن ذلك لكن رغم ذلك كله انتهى الأمر بهم إلى اختيار العربية الفصحى ميداناً للبحث الألسني، ولعل اعتماده المستويات اللغوية الثلاث في دراسة النصوص ( الصوتي والصرفي والتركيبي ) يمثل أول خطوة منهجية أفلح فيها اللسانيون العرب، وهذا التقسيم الثلاثي فيه شمولية تتسع للبحث الألسني الذي توسعت مستوياتهم عن البعض الآخر من ألسني العرب فعند ريمون طحّان على سبيل المثال كانت المستويات اللغوية ستة أضيفت إليها المستوى المعجمي أو اللغوي والمستوى الجملي ومستوى الأساليب (١) إلى جانب ذلك فإن بعض اللسانيين العرب لم يجعلوا الدلالة مستوى من مستويات اللغة بل يعدون اللغة جهازاً شكلياً يعمل بألية مستقلة عن وظيفته الدلالية.

وإذا بحثنا في دراستنا اللغوية فيمكننا المقاربة بين المصطلح اللساني وبين مفهوم علم اللغة عند العرب، وتوعد اللسان العربي يعني

تتعدد لهجات القبائل العربية، وقد استعمل القرآن الكريم لفظة ( لسان ) بمعنى لغة كما في قوله تعالى: ( وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا لِبَلْسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ) (٢) فعلم اللغة يقابل اللسانيات، وقد أخذ هذا العلم حقه الواسع في دراسات علمائنا الذين أبدعوا في التفسير والتعليل والوصف والتعميد، وهذا كله معروف بالنشاط الألسني وإن لم يطلقوا عليه المصطلح نفسه؛ على أن في إشارات الفارابي (ت ٢٢٢٧هـ) أدلة دامغة على ماهية المصطلح اللساني نفسه حين يقول: ( علم اللسان عند كل أمة ينقسم سبعة أجزاء عظيمة:

علم الألفاظ المفردة وعلم الألفاظ المركبة، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عندما تكون مركبة، وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة وقوانين الأشعار )) (٣) مختصراً علم اللسان في ضربين أساسيين هما: حفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما، وعلم ما يدل عليه شيء منها، والآخر: علم قوانين تلك الألفاظ، وجملة ذلك كله عند الفارابي يقابله في المصطلح اللساني الحديث علوماً كالمعجمية Lexicology والصرف Morphology والشعرية Poetics، والتركيب Syntactic، وهذا جميعه يشكل محور الدراسات اللغوية العربية والغربية على حد سواء، وما يؤيد ذلك وامتداده في الدرس اللغوي العربي القديم مقولة ابن خلدون في مقدمته التي جعل لها فصلاً تناول فيه علوم اللسان العربي وأركانه وهي أربعة عنده: اللغة والنحو والبيان والأدب (٤)، وقد حرص العرب على حفظ اللسان العربي من خلال وضع القواعد والقوانين اللغوية تلك القوانين التي إن حاد عنها العربي انحرف عن وجهة اللغة العربية الفصيحة فكان المنهج الوصفي هو المنهج المتبع في الدرس اللغوي العربي القديم جامعاً بين النصوص اللغوية وناظرًا فيها مستقريباً تراكيبيها مميّزاً ما بينها من علاقات ثم تصنيفها إلى مجاميع لغوية وأبواب نحوية كباب الفاعل وباب المفعول و... الخ باعتبار أن اللغة هي الوسيلة التي يوصل بواسطتها الإنسان أفكاره إلى الآخرين، وقديماً أدركوا اجتماعية اللغة، فالتنطق اللساني مركب من حروف لتلثم تكون كلمات تدخل في تراكيب يتكون منها النص أو الخطاب ليحمل معنى مفهوماً وقد أشار الشهرستاني إلى هذه الدائرة اللغوية المغلقة بقوله: ( ان كل الحروف والكلمات محالها اللسان وكل المعاني أو المفهومات محالها الجنان وبمجموع الأمرين سمي الإنسان ناطقاً وملكماً حتى لو وجدت اللسانية منه دون المعاني الجنانية لسمي مجنوناً لا متكلماً إلا بالمجاز ولو وجدت المعاني الجنانية منه دون الألفاظ اللسانية سمي مفكراً لا متكلماً إلا بالمجاز )) (٥) مشيراً إلى ارتباط اللغة بالفكر أو العقل ارتباطاً لا يمكن لأحدهما وجود معقول بدون الآخر، وهذا ما أشار إليه ديكرت، فاللغة عنده هي التي تميز الإنسان عن سائر الحيوان، ومنطوقية اللغة عند الإنسان تمييزاً له عن الحيوان تستند إلى ركيزتين أساسيتين هما: ممارسة التفكير وممارسة الحياة الاجتماعية، فضلاً عن أنها سبيل الكشف عن النفس والآخر والكون (٦).

وهذه الإشارات الغربية ليست بعيدة عن علمائنا فقديمًا ربط عبد القاهر الجرجاني بين العقل واللغة بقوله: ( ليس الغرض بنظم الكلم أن تواتت ألفاظها في النطق، بل ان تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل وكيف يتصور ان يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق )) (٧) فهذه العلاقة بين الفكر واللغة تهدف إلى إبراز المعنى المراد لأن اللغة نظام لربط الكلمات على وفق مقتضيات دلالتها العقلية (٨)، وهذه الإشارات من أبرز ما تميزت به جهود علمائنا من إشارات إلى النشاط العقلي عند العرب، إلى جانب ما وضعوه من علل نحوية وقوانين في علم الإعراب وما للعامل اللفظي والمعنوي من أثر في دلالة النص، إلى جانب إشاراتهم إلى امتلاك الإنسان كفاية لغوية عامة تمكنه من تعلم لغة أخرى غير لغته الأم وهذا ما أشار إليه ابن جني حين أقر بوجود قوانين مشتركة متشابكة بين اللغات ليؤكد على أن ( العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية وتؤنسهم بها وتزيد من تبنيهم على أحوالها لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتراميتها إلى الغاية الجامعة لمعانيها )) (٩) أما العرب فقدرتهم على الاكتساب اللغوي في رأي ابن جني مختلفة فيقول: ( واعلم أنّ العرب يختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة يكره، فمنهم من يخفّ ويسرع قبول ما يسمعه ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرار لغة غيره عليه لصقت به ووجدت في كلامه )) (١٠) وفي هذه النصوص وما يشبهها إشارة واضحة إلى معرفة علمائنا بما يسمى بـ ( الكليات اللغوية التي أشار إليها تشوميسكي (١١) في نظرية التحولية وهي عنده على ثلاثة أنواع: الكليات الجوهرية والكليات الصورية والكليات التنظيمية، فأما الجوهرية فهي اشتراك اللغات عامة باحتوائها على ثنائيات الاسم والفصل والحرف، وأما الصورية فتشمل القوانين المشتركة بين اللغات وأما التنظيمية فتظهر الطريقة التي ترتب بها قواعد كل مستوى من مستويات اللغة وتحدد تداخل العلاقات فيما بين هذه القواعد كما أنها ترتب إجراء القوانين في كل مستوى قياساً إلى المستوى الآخر وإلى قوانين من نوع آخر.

ولكن هذا الاشتراك المعرفي في الكليات بين اللغات لا يعني تطابقاً تاماً ولمعرفة أوجه الاختلاف وخصوصية كل لغة عن الأخرى فإن ذلك مهمة عالم اللسانيات إذ عليه أن يكتشف المشترك بين اللغات، وما يميز كل لغة عن الأخرى، رغم الاشتراك في المستوى الظاهري من اللغة، إلا أن المستوى العميق لها يشير إلى اختلاف بعض الضوابط والقواعد الكلية بين جميع اللغات.

ان هذه الكليات اللغوية الثلاث هي ذاتها الصورة اللغوية أو المستويات اللغوية التي من خلالها انطلق اللسانيون العرب في دراسة النص فمثلاً الصورة السميوتربكيبية تفترض وجود نموذج نحوي يمثل معيارية لغة ما، والصورة السميوتداولية تفترض حضور نموذج تواصلية، والصورة السميودلالية تفترض حضور نموذج للواقع؛ وبموجب هذه الصور الثلاث تتم العملية اللسانية وتتجسد إلى الواقع بكونها أنماطاً تحويلية، فيتحول المعيار اللساني الأولي (النحوي) في بعض المواقع من النص إلى معيار دلالي، وهكذا يمكن أن يقع تحويلاً وانزياحاً في النص على مستوياته الثلاث: انزياح في التداول بين الدليل والمرسل والمتلقي، وانزياح في الدلالة أي في العلاقة بين الدليل والواقع وانزياح بين الدلائل جميعاً.

وجميع تلك الإشارات تعد مشتركة لغوية فكل إنسان يمتلك نوايس كلية تمكنه من استعمال ملكته اللغوية التي زوجته بها بيئته التي يعيش فيها، وقد أشار علماءنا القدامى إلى ذلك مما يدل على وجود جذور تاريخية للمنهج اللساني، فالنصوص العربية القديمة في دراسات علماء اللغة تشير إلى معرفة العرب بمستويات الأبنية واعتبار البنية الذهنية أصل كل بنية منطوقة، وان هذه الأخيرة لا يلفظها النظم قبل صياغة يقبلها النظام النحوي، ولعل أسس عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم قد اختصرت كل ذلك، فضلاً عن دراسات علماء آخرين سبقوه أو تبعوه معتمدين أسسه، فنظرية معنى المعنى عنده تقدم أساساً على الربط بين المعنى ومدلوله الأول ثم كيف ينتقل في المعنى الأول إلى معنى ثان عن طريق المصقول، وهكذا في إشاراته إلى العلاقات السياقية من خلال التركيب والاستبدالية من خلال المجاز والإيقاعية من خلال مذاقات الحروف. لذا نقول من الضروري في أي جهد أسني لأي لغة، معرفة مكثفة لمعطيات اللغة المدروسة نفسها والإحاطة بكل أصولها ومفاهيمها آخذين بعين الاعتبار أن الفرضية الأساس في دراسة أي لغة يجب أن تقوم على معادلات وخطوات لجملة أمور أشار إليها العرب بأن تأتي بألفاظ تعبر عن معانٍ في الذهن فتقدم شرارة العلاقة بين هذه الألفاظ لتوصل المعنى المراد. ولا شك أن أية لغة مهما كان جنسها لا تتمثل إلا من خلال مفرداتها المنتظمة في تراكيب، وهذه التراكيب هي محور الفائدة التي يتوخاها المتلقي (١٢)، وهذا هو المستوى الجمالي للنص، آخذين بعين الاعتبار أن النص مجموعة تراكيب وأشكال نحوية تتحدد هيئاتها من تنوع ارتباطات المفردات الداخلة في تكوينها، وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني من خلال تشبيه عملية إنشاء النص بصياغة قطعة من الذهب أو الفضة أطلق عليها عملية الصياغة في قوله: (( وأعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة... فتتصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان... )) (١٣). أي أن النص القائم على تعدد الجمل إنما يرتكز أساساً على الجملة باعتبارها أصغر نسق داخل النص، وهذا النسق اللغوي يمثل خيطاً يربط بين مجموعة من الأجزاء يقوم التركيب فيها بوظيفة هامة هي تحديد الكيفية التي تترايط عليها هذه الأجزاء (١٤)، وجميع هذه الأجزاء تتوافر فيها علاقات تمثل تلازماً يشير إلى المعنى الواحد الممثل للنص كلياً.

ومما يستدعي تنوع الأشكال اللغوية داخل ذلك النص إنما هي الحاجة أو القصد، فعلى سبيل المثال هناك أسماء تسبق بأداة تعريف، أو أداة تكثير أو لا تسبق بإحدهما وهناك ضمائر وأسماء إشارة تحل محل الاسم الظاهر وهناك أفعال لازمة وأخرى متعدية... الخ بحيث ان كل شكل من هذه الأشكال اللغوية يجب أن يملأ بكلمات مناسبة تؤدي إلى تناسب الأنساق اللغوية على اختلاف أنواعها داخل الوحدة اللغوية الكبرى (النص) (١٥) الذي ترصد من خلال صورته النهائية جميع الخواص الشكلية التي تصيب الجملة وتصنفها بدقة (١٦)؛ وهذا ما يمكن أن يعد منطلقاً للأسلوبية التركيبية والتي هي فرع من البحث الأسني الحديث، قائمة في أساسها على مجموعة من العلاقات داخل بنية التركيب النحوي، وهي وحدات معنوية صغرى تبنى على علاقات توزيعية (١٧) تتخذ من النص ركيزة للوصول إلى قيمتها التعبيرية عن طريق حركتها ومتغيراتها، حيث يمثل قصد المتكلم الأساس في حركية المفردة اللغوية وعملية اختيارها؛ وليس شرطاً أن يكون المعنى المقصود متحقيقاً من عمدة التركيب المسمى بالمسند والمسند إليه بل قد يكون الجار والمجرور أو أي عنصر لغوي ليس بمسند أو مسند إليه في اصطلاح النحاة، كالجار والمجرور والظرف... الخ أي المتعلقان في اصطلاح البلاغيين، هو بيت القصيد بؤرة التركيب، معنى ذلك

أن عملية الاختيار لبناء النص هي عملية خلق للمعنى في الوقت نفسه، فقيمة المفردة في حركتها وقيمتها المعنوية داخل النص لا في موقعها الإعرابي، وعليه يجب أن نميز بين حركة اللفظة التي تخرق الثوابت النحوية لتشوش ترتيب التركيب وتفقّد النص قيمته المعنوية المطلوبة فيرفضها المتلقي؛ وبين حركة اللفظة التي تخرق الثوابت النحوية لتشوش ترتيب التركيب وتفقّد النص قيمته المعنوية المطلوبة فيرفضها المتلقي؛ واختيار طريقة ما في التعبير وتفضيلها على أخرى يعد مؤشراً أسلوبياً لبنية التركيب كونها تقدم نموذجاً لفهم حاجات المتكلم في التعبير عن ذاته، فتعدد طرق الاستدلال داخل النص وتنوع أساليبه يمنحه خصائص إبداعية تعد ركيزة تثير انتباه المتلقي وتبلغه حاجات المتكلم ومقاصده؛ ولا يتم ذلك إلا باعتماد المتغير الأسنوي في ترتيب الكلمة وموقعها في بنية التركيب من خلال خرقة الثوابت النحوية في تلك البنية عن طريق التقديم والتأخير مثلاً أو تغيير العلاقة الإعرابية أو الاستبدال بين الصيغ على مستوى التركيب وعلى مستوى المعاني ( الاستعارة والكتابة والتشبيه... الخ )؛ هذا أولاً، وثانياً: أن تخضع تلك الخروقات إلى ما يسوغها ضمن الثوابت الكلامية المتعارف عليها في كل لغة، لكي يصل المتكلم في نصّه اللغوي - بعد مراعاة هذه الأعراف الكلامية - إلى ما يحقق نفعية الخطاب اللغوي ليصبح النص ناطقاً بجماليات تلك اللغة ولسان حالها، وسمات بنياتها [خصائصها الأسنوية] التي تتميز بها تراكيب بعينها عن سواها.

وقد أقتضى المنطق اللغوي أن تختلف طرائق اختيار المفردات وتعلقها مع بعضها، وذلك لأن النص من خلال جملة وتراكيبه سيكون الوسيلة التي تنقل للمخاطب معلومة يجهلها (١٨)؛ ولا نغني بذلك أن قيمة النص تنحصر في نفعيته الإخبارية من خلال صحة التركيب النحوي ومطابقتها للثوابت اللغوية أو مخالفتها مخالفة تسوغ قبوله كلامياً؛ بل إن قيمته تتجاوز النفعية الإخبارية إلى الجمالية الفنية المثيرة انتباه المتلقي، فالنص لا يلقى استحساناً إلا إذا تطابق غرض المتكلم مع حاجة المتلقي ليحقق بذلك مبدأ الأ بلاغية والبلاغية في الوقت نفسه من خلال مستويين؛ أولهما: بنائي توزيعي للمفردات وفق مواقعها؛ وثانيهما: دلالي سياقي ينطلق من الرتبة إلى الوظيفة الجمالية؛ لأن النص ما هو إلا صور لفظية للأفكار اعتماداً على صياغة مجموعة من الجمل في قالب واحد يمثل هوية النص، من منطلق كون الجملة تعبيراً لغوياً عن قضية كما عرفها ادوارد ساير؛ والتقى به معه فندريس (١٩) حيث اعتبرها الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات... وبضعها يتكون من كلمة واحدة: تعال ولا، وأسفاه وصه، فكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه، وهو هو مفهوم الجملة عند العرب والغرب وهي ما كان يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

من خلال رصد العلاقات اللغوية المتنامية داخل النص، فإن ذلك سيفضي إلى إيقاع شبكة من العلاقات المعتمدة على أساق قد تتكرر، وصور جمالية تؤلف شكلاً مميزاً يتمحور حوله النص يكون مفتاحاً لرموز العمل الإبداعي بحيث يتجاوز مرحلة التعامل مع الصورة الإبداعية باعتبارها كياناً مستقلاً داخل النص أو مجرد ظاهرة فردية تطفو على السطح إلى تشكيلة متناسقة في محاورها المختلفة لتعطي النص قيمته الفنية بعد اختراقه من داخله، وصولاً إلى علاقاته الداخلية.

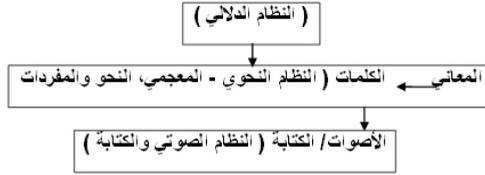
وهذه الاختراقات هي أساس التحليل الأسنوي للنص والتي لا يمكن التعامل معها بتجرد وإنما يكون الرصيد التراثي أساساً في فهمها وتوظيفها بحيث يمكن عقد مصالحة أو مزاجة قديمتنا وحديث هذه الدراسات، ليبقى النص كائنًا حياً يمد يد الوصل بين الأطراف جميعها على اختلاف اتجاهاتها وتنوع مشاربها. ولعل مثل هذه المزاجة بين ما هو قديم [الموضوع اللغوي العربي] والمنهج المستعار [الحدائث وأفاقها] قد فتح الباب واسعاً أما تيار تطبيقي خالص، أفلح فيه البعض حين كان وسطياً انطلق من تراثه إلى الحدائث وفق مقاربات منهجية ورؤى معرفية مشتركة بين اللغات جميعاً، في فشل البعض الآخر حين انحرف عن الجادة متكرراً لكل قديم متهماً إياه بالعمق لم يجد فيه طائلاً، وهذا ما دعى إلى إعادة النظر في بعض الدراسات اللغوية، تمثل ذلك في مشروع البحث اللساني العربي الصحيح القائم على مقاربات منهجية بين القديم والجديد مدرّكاً أن الدرس العلمي للظاهرة اللغوية يجب أن يمثل إنجازاً معرفياً يحسب لنا وليس علينا، وسبيل ذلك يتجسد في الارتكاز على مقوماتنا اللغوية القديمة (ثوابت اللغة ومتغيراتها عند علمائنا القدامى) والاستفادة من توظيفها وإدائها في بوتقة الحصيلية اللسانية وبذلك تنقل جهود علمائنا اللغوية القديمة منها والمعاصرة إلى دائرة الوعي اللساني الذي تتناغم فيه الموضوعات والمنهج تناغمًا يحافظ فيه على خصوصيتنا اللغوية ويأخذ بأيدينا حيث تواصلية المعرفة واجتماعية اللغة وبذلك تكون خارج دائرة المنهج الواحد لكن ضمن دائرة تداخل وجهات النظر وتبيانها أخذًا وعطاء، فتكون توفيقين في الرؤى والمنهج وبذلك لا تنكر غربية المنهج اللساني من حيث مسمياته ومصطلحاته الإجرائية ورؤى فكرية مثلت وجود تلك الأمم بشكل لا يتعارض مع خوضنا غمار

هذا المجال الغربي والتسلح بثقافة لسانية [ألسنية] متينة قبل تبني أي منهج حديث، من خلال معرفة القواعد الكلية وخصائص اللغات وأوجه التشابه والاختلاف بينها لتهيئة الأدوات التي يمكن لمستعمل اللغة الانتقال من معرفة غير واعية إلى معرفة واعية بحيث يصل إلى إمكانية تحليل المكونات الأساسية والروابط التي بواسطتها يتوصل الإنسان إلى استخدام الرموز اللغوية في كل لغة كما ينبغي.

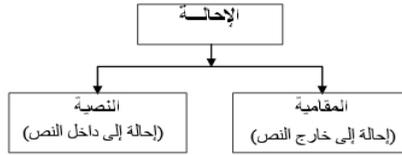
لأن غايتنا من اللغة ألا تتفصل مكوناتها النصية عن وظيفتها الإبلاغية والبلاغية حقاً، بل نريد أن يتحقق تفاعلاً بين العناصر اللغوية داخل النص، ليعطي أثره في سياق مقالي أو حال خارج المنطوق أو المكتوب، لأن النص مجموعة عناصر لغوية مرتبطة تواصلياً بسياق المقام تكتفي جملة بذاتها في إبراز تعالق عناصرها من خلال الارتكاز إلى الوظائف والمقاصد اللغوية التي اعتمدها من كليات تلك اللغة واستثمار الإمكانات اللغوية في المخزون الذهني وذات المتلقي تمثل استحضاراً لحالته الإدراكية والثقافية كي يظهر النص على أنه نتاج مؤثر يمثل مجموعة عناصر بنائية جعلت منه كلاً متكاملًا بعيداً عن منطوق الخطأ والصواب، وهذا ما أشار إليه سيوييه في تقسيمه الكلام إلى مستقيم وقبيح وحسن و... الخ وتبعه الجرجاني في دلالته وتفاوت المنشئين وقدراتهم التأثيرية في المتلقي، ليجسد بذلك قيمة التقاليد البلاغية التي تلعب دوراً مؤثراً في بناء العبارة فنياً متعاونة مع مباحث النحو واللغة تجسيداً ينتقل بالنص من معيارتيه النحوية إلى وظيفته الدلالية فتكون المعاني بإزاء الألفاظ أساساً في تشكيل صورة النص في سياقه الدلالي المميز، لأن النص ليس إلا مجموعة جمل يضمها سياق تكونه بنى لغوية هي لبنة النص في طابعها النسقي بكل ما يعرض له من مقومات لغوية، فتنتقل الثوابت النحوية بكل حقائقها التحويلية إلى منطوق الأدبية من خلال مراعاة معيار التحكم في العلاقات داخل النظام اللغوي المستقر في الذهب منتظم العلاقات في القدرة الكافية المنبثقة عن منطوق العقل، ومراعاة أحكام العلاقات النحوية واعتبارها أساساً في إنشاء النص يجب الناتج الدلالي أن يكون تراجعياً بتصرفه الدوال إلى أشتات معجمية لا قيمة لها، فإذا روعي ذلك تحول إلى نسق إبداعي خارجي لحركة ذهنية داخلية تحولاً يراعي فيه ثنائية المتكلم والمتلقي، لأن ذات المتلقي تمثل القدرة الخاصة على استقراء الصيغة النصية، فعملية بناء الأسلوب تعتمد على ربط الاختبارات اللغوية بقيمتها الجمالية، وحينئذ تكون مهمة المتلقي الروحية لفك النص لغوياً وتركيبياً ثم إعادة بنائه دلاليًا للوصول إلى بؤرة النص وغايته متابعاً دواله وفضاءاته المتاحة له وفقاً لثقافته وأحاسيسه من خلال تفسيره الإشارات اللغوية للنص، وتدرجه التعبيري وصولاً إلى الاتساق في النص الذي يعكس على ذوقه نوعاً من الانطباع الجمالي والإحساس بالمتعة الفنية.

وخلاصة ذلك ينبغي على الباحث الألسني الالتزام بمعرفة كيفية استخدام الرموز اللغوية سواء كانت نفسية أم ذهنية، وقدرته على تفسير نشأة الصيغ التي بنيت عليها لغة النص؛ لأن عمل الألسني يعتمد على أسس أبرزها: دراسة قدرة المتكلم على إنتاج جمل غير محدودة من قواعد محدودة وتفسير ذلك وفق أسس منهجية تبتق من ذات المنهج، أي نقل ثوابت اللغة إلى حاضر يتمثل فيه النص دلاليًا مؤثراً ومثيراً، باعتماد المنطق اللغوي في تفسير الظاهرة النصية إلى جانب استنباط القواعد التي تمكن من توليد جمل صحيحة وهذا ما لخصه تشومسكي بقوله: (( ان على النظرية اللسانية بصفة خاصة أن تعكف على العلاقات بين مجموع الجمل والجمل الموجودة عند الملاحظة وان تحاول شرحها؛ إنها بعبارة أخرى مدعوة إلى شرح قدرة المتكلم على إرسال الجمل الجديدة وتفسيرها وعلى رفض مقاطع أخرى جديدة على أنها مرغوبة انطلاقاً من تجربة لسانية محدودة )) (٢٠)؛ فالمتكلم لا ينطق باعتباطاً ولكنه يصدر عن قدرة وملكة تنظم الإنجاز اللغوي وفق معايير داخلية تكفل صحة النظام اللغوي واعتباره معياراً تحكيمياً يستقر في القدرة الكامنة ويتمثله المتكلم ضمناً وإن لم يصرح به، لأن قواعد اللغة الكامنة في عقل أهل اللغة يكتسبها الفرد في طفولته، تتخذ أشكالاً لغوية تجسدها عملية الكلام قادرة على ضبط نظامه اللغوي، أما المتكلم فهو المنجز للشكل اللغوي وفق بنية عميقة تستنبط القواعد ضمناً في تنسيق يتوافق فيه التمثيل الدلالي [ المعنى ] مع الشكل النحو المناسب له، وبذلك يعد النص اللغوي المتكامل هو ذلك النص الذي يحظى بتوافق بين قدرة المتكلم ومثاليته اللغوية وقدرته الكامنة المكونة لمخزونه اللغوي.

وهما تكن الأشكال اللغوية ومهما اختلفت دلالتها فإن البحث الألسني نظر إليها من مستوياتها الأساسية الثلاثة [ الصوتية والصرفية والتركيبية ] وبعبارة أدق فإن كل نص متمثل في تحول المعاني إلى كلمات والكلمات إلى أصوات وكتابة يمكن رسمها بالمخطط الآتي:



أي أن الاتساق يقوم بين ذلك كله، وإذا تحقق الاتساق بكونه مفهوماً دلاليًا فإنه يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النص، وإبراز أدوات الاتساق هي الإحالة ونعني بها أن العناصر اللغوية داخل النص لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، كالضماير وأسماء الإشارة وأدوات المقاربة، وهذه لا تخضع لقيود نحوية بل لقيود دلالية وهي وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحيل إليه وتتمثل الإحالة بنوعين إحالة نصية وإحالة مقامية.



أما العنصر الثاني فهو الاستبدال، وهي عملية تتم داخل النص بتعويض عنصر بعنصر آخر كان يحل الضمير محل الاسم الظاهر وتتم عملية الاستبدال في المستوى النحوي المعجمي بين كلمات وعبارات وهذا خلافاً للإحالة التي تتم في المستوى الدلالي؛ إلا أن أهمية الاستبدال تتجلى في كونه وسيلة أساسية تعتمد على اتساق النص، وعلى سبيل المثال أقول: كتابي ممرق لا أستطيع القراءة فيه ( يستبدل بقولي سأشتري كتاباً آخر جديداً لأتمكن من القراءة.

استبدلت الجملة الفعلية بجملة اسمية، ويمكن التمثيل بالشاهد القرآني الآتي للعرض البلاغي نفسه: قال تعالى: ( الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فِإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ( ٢١ ) يقابله قوله تعالى في غرض إباحة الطلاق نفسه في الشاهد الأول: ( فَاَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ ( ٢٢ ) . فالشاهد الأول كان غرضه الإباحة عبر عنه بجملة اسمية. والشاهد الثاني غرضه الإباحة أيضاً لكن استبدل بجملة فعلية، وهكذا.

ومن أدوات الاتساق أيضاً الحذف، ويتم داخل النص بوجود عنصر مفترض في النص السابق يطلق عليه القرينة أو الدليل وهذا شرط لا بد منه لقبول الحذف، وهو لا يختلف عن الاستبدال كثيراً مع فرق بينهما بسيط في أن الاستبدال يترك أثراً في النص أما الحذف فلا يخلف أثراً، أقول مثلاً: اشتريت كتاباً.

فيسألني آخر: كم ثمنه ؟

يأتي الجواب بلا علاقة بين السؤال والجواب من حيث الماهية/ فالجواب مثلاً/ خمسة دراهم.

أما المكوّن الآخر في عملية الاتساق فهو: الوصل، ويقصد به تحديد الطريقة التي يتم فيها ربط اللاحق مع السابق بانتظام، أي تعلق الألفاظ مع بعضها أو الجمل بعضها مع بعضها الآخر لأن النص جمل متتالية متعاقبة تدرك كوحدة متماسكة تحتاج إلى عناصر رابطة

متنوعة بين أجزاء النص، ويختلف مظهر الوصل عن الإحالة والاستبدال والحذف بكونه لا يتضمن إشارة موجهة نحو البحث المفترض فيما سبق أو يلحق.

ولعل أدوات العطف، واستئناف الجمل فيما بينها ومجيئها سببه لبعضها كقول الشاعر:

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها ان السفينة لا تمشي على بيس

من الشواهد على مظهر الوصل.

وأما الاتساق المعجمي فيمثل المظهر أو المكون الخامس لمظاهر الاتساق النصي، وهذا يختلف تماماً عن جميع ما سبق لأنه لا يتحدث عن عنصر مفترض ولا عن وسيلة شكلية (نحوية) للربط بين عناصر النص؛ ويشمل هذا الاتساق المعجمي نوعين أساسيين هما: التكرير، والنظام.

فأما التكرير فيتطلب إعادة عنصر معجمي أو مرادف له أو شبهه أو مطلق أو اسمًا عامًا فمثلاً نقول:

شعرت بالتعب عند صعود الجبل

{  
الجهـد  
التعب  
التسلق  
الصعود  
الكتاب  
القلم  
}

فالجهد والتعب مترادفًا، والصعود والتسلق مترادفان.

أما الكتاب والقلم فهما مطلقان أو عامان لا علاقة لهما بهما.

أما النظام فهو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو القوة نظرًا لارتباطها بحكم هذه العلاقة أو تلك، فنجد في قوله تعالى: ( لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثِيَيْنِ ) (٢٣) أن كلاً من الذكر والأنثى غير مترادفين لكنهما يمكن وجودهما في خطاب واحد يساهم في معنى نصي معين مفهوم وهكذا مع كل الكلمات المتضادة، تضادها لا يعني عدم إمكانية ربطها واحتوائها داخل نص واحد تحكمه علاقات نسقية تجعله مفهوماً مقبولاً، وهل في قول امرئ القيس أوضح من دليل على ذلك حين يقول:

مكرٍ مفرٍ مقبلٍ مدبرٍ  
كجلمودٍ صخرٍ حطه السيل من علٍ

تضاد تضاد

وقد يشكل التضاد عنصر صعوبة عند بعض القراء لكن القارئ المدرك لأسرار اللغة وعلاقاتها النسقية يتمكن من تجاوز هذه الصعوبة بخلق سياق ترتابط فيه العناصر المعجمية معتمداً حدسه اللغوي ومعرفته بمعاني الكلمات إلى غير ذلك من قدراته اللغوية، لتكون وسائل الاتساق مجتمعة في نص ما هي الوسيلة لإدراكه جملة مجملة مقطعاً فمقطعاً ... الخ.

وعود على بدء فإن توصيف نص ما وفق مستوياته اللسانية الثلاثة كانت محط اهتمام علماءنا قديمهم وحديثهم وفي هذا البحث أرى أننا معنيون بالوقوف عند توصيفها حديثاً ليس تجاوزاً للتقديم على العكس فعلمائنا أغنوا اللغة بكافة مستوياتها في مصنفاتهم اللغوية والنحوية والصرفية وكتب العلل وعلوم البلاغة.

لذا وجدت ضرورة إشباع البحث بما يتلاءم وعنوانه، فوجد، ان المستوى الصوتي حديثاً إنما ينضم تحت علمين هما الفونيطيقيا والفونولوجيا، فأما الأول فقد تطور في إطار الثقافة اللسانية الإنكليزية أساساً عند الكسندر ميكيفل بل وجونز وهنري سويت معتمداً الوصف الفيزيائي والفلسفي لأصوات اللغة، أي إخضاع دراسة الصوت البشري لمعطيات العلم الحديث كالفيزياء والفلسفة.

أما الفونولوجيا فهي علم تشكل في إطار اللسانيات البنوية في حلقة براغ حتى تطورت مفاهيمه على يد سوسير، ويقوم هذا على أساس

التقابل والاختلاف بين الفونيمات، أما الدراسات اللسانية العربية فقد اهتمت بدراسة الأصوات انطلاقاً من البنيوية الوصفية، وقد اعتمد اللسانيون العرب على ركيزتين أساسيتين للوصف العام للصوت هما: المخارج والصفات وقد أشبع سيبويه ولفغويو العرب هاتين الركيزتين بالبحث الوافي، وتحت مظلة المستوى الصوتي يندرج المستوى الصرفي القائم على رصد للتغيرات الطارئة على صفة من الصيغ وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولها: تغيير صرفي تتعلق بالاشتقاق.

وثانيها: تغيير صرفي صوتي يتمثل في تأثر التغيير الصوتي في بنية الصيغة صرفاً.

وثالثها: تغيير صوتي بحت يتعلق بتعامل الأصوات (٢٤).

وهنا يستوقفنا اللسانيون العرب وموقفهم من النظرية الصرفية العربية القديمة، متهمين إياها بالتصور وغلبة الدراسات النحوية على الصرفية عند العرب، زاعمين أن العرب القدامى قصروا جهودهم فيها على تغيرات الصنعة وأحكامها، ويرى كمال بشر أن العرب اعتمدوا فكرة الأصل وفكرة النظام (٢٥). أما تمام حسّان (٢٦) فقد حاول رسم الخطوط المنهجية للنظام الصرفي عند العرب في محاولة لجعلها دعائم ثلاث هي:

١- مجموعة المعاني الصرفية وتصريف الصيغ.

٢- مجموعة المباني - بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات.

٣- مجموعة العلاقات العضوية الإيجابية وهي وجود ارتباط بين المباني وبين بعض القيم الخلافية أو التقابلية.

ما المستوى التركيب فقد شكلت النظرية النحوية المنظومة الكبرى في المصنفات العربية منذ القرن الثاني الهجري بوصف العربية واستقرائها.

أما جهود اللسانيين العرب فقد توجهت بالنقد متكئين على مفاهيم لسانية غريبة دعتهم يطالبون بدراسة النحو دراسة شكلية بعيداً عن جوهر النظرية النحوية العربية، كذلك وجدوا في الإعراب مشكلة تزيد من صعوبة اللغة وتقيّد من انتشارها فانحرفوا إلى دراسة الكلام بوصفه بناءً شكلياً، وكان على اللسانيين الدخول إلى مفهوم الجملة بوصفها الوحدة اللغوية الأساسية في المستوى التركيبي، وخلصت إشكالات اللسانيين في دراسة هذا المستوى إلى انقسامهم إلى فريقين: فريقاً دعا إلى إلغاء الإعراب، وفريقاً رأى في الإعراب أنه في صميم اللغة العربية ومن أهم سماتها.

أما الجملة فقد حاول اللسانيون العرب تحديدها وألوها اهتماماً تجاوز كونها صورة لفظية للفكرة أو وظيفتها رافضين منطقية الجملة، فنجد عبد الرحمن أيوب يرفض تفسيرات النحاة لحالات حذف المبتدأ والخبر ويرى أن الإعراب يكون واحداً إذا احتوت الجملة على العناصر نفسها والوظائف التركيبية نفسها (٢٧).

أما تمام حسّان فأقام رأيه في الجملة على العلاقات السياقية ومفهوم التعليق مستفيداً من آراء عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم، ويرى أن التعليق هو الإطار الضروري لتحليل اللساني معرفاً إياه بكونه إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية (٢٨).

ومما لا شك فيه أن الكلمة هي محور السياق ودراسة العلاقات بين الكلمات هي أساس النحو الوظيفي أي مبدأ العلاقات التوزيعية وصولاً إلى العلاقات الركية، وقد امتد هذا إلى المستوى الدلالي القائم على مبدأ العلاقات الاستبدالية باعتبار مبدأ الاختيار منطلقاً أنسياً في تحديد الظاهرة اللغوية من خلال قانون الترابط والتبعية بين مادة اللغة وموضوعها والنظر إلى التركيب نظرة دلالية تستوعب كل عناصره على أساس التنسيق الكامل بين وجود العنصر الوظيفي والمطلب الدلالي الذي استدعاه، ذلك لأن البنية المشكلة في النمط المناسب قد توزعت الأدوار الوظيفية فيها بمقتضى الدلالة فاختلف البنيات التشكيلية والمواقع الوظيفية يتبعه اختلاف دلالي وفقاً لحالات الاستعمال ووظيفته الظاهرة اللغوية تتحد وبالقدرة الإيحائية الخاصة في سياق معين.

إن إعادة وصف المستويين التركيبي والدلالي وفق أسس اللسانيات ترتب عليه إشكالات منهجية لم يتمكنوا من حلها التوفيق بين الثوابت اللغوية العربية ومصطلحات المنهج اللساني لذا دعوا إلى دراسة هذين المستويين دراسة شكلية وإلغاء كثير من الثوابت كظاهرة

الإعراب وأقسام الكلام والعلامة الإعرابية، وخلاصة ذلك كله ان مبدأ الوصف وارتباطه بالموضوعية عند اللسانيين العرب لم يحقق حيادية المنهج لا سيما أنهم استمدوا فكرة الوصف من المنهج الإنكلوأمريكي نزوعاً نحو الإنثروبولوجي والسلوكي السائد في ذلك المنهج، مما انسحب إلى إجراءات منهجية من قبيل الاستقراء والملاحظة والتصنيف والتعقيد؛ وبذلك نقض عند ريكزتين أساسياً في البحث اللساني العربي هما المعيارية والوصفية محاولين إيجاد هيكل بنيوي لوصف اللغة العربية بالاعتماد على أسس لسانية غربية.

## الهوامش والمصادر

- (١) ينظر: الأسنية العربية ٢١/١-٢٥.
- (٢) سورة إبراهيم، الآية (٤).
- (٣) إحصاء العلوم، ص٥٧-٥٩. وينظر: أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة، ص٢.
- (٤) ينظر: مقدمة ابن خلدون ١/٤٥٣.
- (٥) نهاية الأقدام في علم الكلام، ص٢٨٥-٢٨٦.
- (٦) ينظر: علم اللغة العام / توفيق الشاهين ١٤.
- (٧) دلائل الإعجاز ص٩٥.
- (٨) ينظر: تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام، ص٢٨-٢٩.
- (٩) الخصائص ١/٢٤٤.
- (١٠) المصدر نفسه ١/٣٨٤.
- (١١) ينظر: الأسنية ولغة الطفل العربي، ص١٤١، والمبادئ والأعلام، ص٢٦٤.
- (١٢) ينظر: معجم علم اللغة النظري د. محمد علي الخولي، ص١٥٧.
- (١٣) دلائل الإعجاز، ص٣٧٠-٣٧١.
- (١٤) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق - خليل عمارة، ص٩٩، وكذلك ينظر: البنية التحتية بين عبد القاهر وتشومسكي، مجمع أقلام ١٩٨٣، ص٩٢.
- (١٥) ينظر: مبادئ علم الأسلوب العربي / شكري عياد، ص٥٢.
- (١٦) ينظر: جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم، د. محمد عبد المطلب، ص١٥٢-١٥٩.
- (١٧) ينظر: أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث - د. توفيق الزبيدي، ص١٤٠.
- (١٨) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، ص٣٥.
- (١٩) ينظر: اللغة/ فندرسى، ص١٠١.
- (٢٠) مدخل في اللسانيات، ص١٧٢.
- (٢١) سورة البقرة، الآية (٢٢٩).
- (٢٢) سورة البقرة، الآية (٢٣١).
- (٢٣) سورة النساء، الآية (١١).
- (٢٤) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث/ د. الطيب البكوشي، ص١٩.
- (٢٥) ينظر: دراسات في علم اللغة/ القسم الثاني، ص١٠٨.
- (٢٦) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣٣-٨٦.
- (٢٧) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٦٢.
- (٢٨) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٩.